بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

السيد سعود مقبل القحطاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧١) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٣ – ٤ اكتوبر ٢٠١٦

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيدات والسادة الموقرون،

يواصل المجتمع الدولي جهوده الكبيرة وغير المسبوقة لاستئصال ظاهرة الإرهاب ومعالجة جذوره ومسبباته، وبالمقابل فإن الجماعات الإرهابية ماضية في خططها الإجرامية باستهداف المدنيين الأبرياء ومحاولة تقويض أمن واستقرار الدول والعالم، حيث شهد العالم خلال الفترة الماضية أحداثاً ارهابية مأساوية تشكل انتهاكاً للقوانين الوضعية ولروح جميع الأديان، فضلاً عن التهديد الذي يشكله الإرهاب للأمن والسلم الدوليين، وهو ما يستدعي مواصلة الجهود الفردية والجماعية لمكافحة هذه الآفة واستئصالها.

لقد أصبح واضحاً أن الإرهاب يزدهر في البيئات التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان ويغيب فيها حكم القانون والمساءلة، وتنتشر فيها ظاهرة الإفلات من العقاب. لذلك نرى إن التنظيمات المتطرفة والإرهابية تنشط في المجتمعات التي تتفاقم فيها المظالم الاجتماعية الناجمة عن الإقصاء السياسي والتهميش على أسس طائفية ودينية وأثنية. كما أن بقاء الصراعات المستمرة لأمدٍ طويل دون حل، والسياسات القائمة على الاضطهاد وحرمان الشعوب من حقها في الحرية وتقرير المصير يساهم في اذكاء التطرف والإرهاب.

كذلك فأن ربط الارهاب بدين معين او مذهب أو عرق يُساعد المنظمات المتطرفة لتسويق شعاراتها ونظرياتها المقيتة من أجل غسل عقول الشباب وتجنيدهم. وعليه، ترفض بلادي أية محاولة لتوجيه الاتهام لدين أو دولة أو عرق بالإرهاب، وإن محاولة استغلال بعض الحوادث لربط الارهاب بدين معين، يساهم في إذكاء الكراهية ضد الأديان، بما في ذلك كراهية الإسلام والمسلمين أو ما تُعرف بالإسلاموفوبيا، وهو ما يُفشلُ الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب.

الحضور الكرام،

في الوقت الذي تجدد دولة قطر رفضها وادانتها للإرهاب بكافة أشكاله ووسائله، فإنها تدعو لتكثيف التعاون بين الدول الأعضاء، والإسراع في التوصل الى الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، بعد أن أصبح العالم بحاجة ماسّة لهذه

الاتفاقية أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الخصوص، فإن دولة قطر كانت ولا زالت طرفاً فاعلاً في المفاوضات الجارية للتوصل الى اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب.

ويجدد وفد بلادي موقفه بأن تشتمل الاتفاقية على تعريف محدد للإرهاب وعدم ربطه بدين أو عرق أو ثقافة معينة وتأكيد التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الارهاب. كذلك ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الاجنبي والدفاع عن النفس وعن حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

السيدات والسادة الموقرون،

يحظى موضوع مكافحة الإرهاب بأولوية في سياسة دولة قطر، وهي تواصل جهودها الكبيرة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون مع كافة المؤسسات الأممية والإقليمية لتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن الالتزام بتنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام دولة قطر الى أغلب الصكوك الدولية ذات الصلة، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ كافة القرارات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب.

وتماشياً مع سياسة وتوجهات بلادي، وايمانها بأهمية التنسيق والتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، يتواصل التعاون والتنسيق بين بلادي وبين الأجهزة المختصة في مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة، وبخاصة المديرية التنفيذية لمكافحة الارهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وفي إطار ترجمة التعاون القائم مع الأمم المتحدة في هذا المجال، دعمت حكومة دولة قطر اتفاق الشراكة بين مؤسسة "صلتك" في دولة قطر وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب الذي تم توقيعه في بداية شهر يونيو ٢٠١٦، والذي يتضمن تنفيذ مشروعٍ مشترك في المنطقة العربية يركز على حماية الشباب من التطرف ويبعدهم عن خطر الإرهاب، ويؤسس اتفاق الشراكة لإقامة برامج لتعزيز قدرات الشباب، وذلك استناداً للدور التي تنهض به مؤسسة "صلتك" في هذا الخصوص.

واستكمالاً لجهود دولة قطر في هذا المجال، فإنها توصل تعاونها في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب، وكانت بلادي من المؤسسين للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، وهي من بين أكبر المساهمين في هذا الصندوق، الذي يولي أهمية خاصة لحماية الشباب من أفكار ومخططات المجموعات المتطرفة والعنيفة.

وانطلاقاً من الدور المناط بالمؤسسات القضائية الوطنية في مكافحة الإرهاب، تُواصل دولة قطر من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال عملها والتعاون والتنسيق مع المؤسسات القضائية الاقليمية والدولية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية في مجال التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب التي تم توقيعها مع العديد من الدول.

وفي إطار تشديد الحملات الدولية ضد التنظيمات الإرهابية، واصلت دولة قطر تعزيز وتنفيذ التشريعات ذات الصلة بحظر الاستخدام غير المشروع للوسائل الإلكترونية لأهداف على صلة بالإرهاب، وكذلك تنظيم عمل الجمعيات الخيرية وبما يحول دون إساءة استخدامها لأي غرض خارج الأهداف الإنسانية التي أنشئت من أجلها.

ختاماً، يُجدد وفد دولة قطر استعداده لمواصلة العمل في اطار اللجنة السادسة والفريق العامل من أجل وضع الصيغة النهائية للإجراءات المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، والعمل مع كافة المؤسسات الدولية لاستئصال خطر الإرهاب.

وشكراً.